مدير الشؤون الاجتماعية يدعو أصحاب البصمات الإنسانية للتبرع بأجهزة غسيل الكلية

واقع سيّئ لمرضى غسيل الكلية بحلب والسبب «آلية الاستجرار المركزية»

حلب- خالد زنكلو

يعاني مرضى الكلية واقعاً مريراً وسيئاً لضعف مستلزمات وأدوية غسيل الكلية في المشافي الحكومية التي تقدم الخدمة مجانا وارتفاع أجور عمليات الغسيل في المشافي الخاصة.

بداية، توقفت عمليات غسيل الكلية لمرضى مشفى حلب الجامعي، التابع لوزارة التعليم العالي، والمقدر عددهم ٣٠٠ مريض، بسبب النقص الحاد في لوازم الغسيل من أنابيب وفلاتر ومستلزمات طبية أخرى دوائية كالشاش وأنابيب نقل دم وحقن (ايبوتين + حديد)، وذلك نتيجة الشح في الإرساليات المرسلة من مديرية الإمداد بدمشق.

وبناء على ذلك، وجه وزير الصحة حسن غباش بقبول جميع مرضى غسيل الكلية من مشفى حلب الجامعي في الهيئة العامة لمستشفى الكلية بحلب (مشفى ابن رشد)، وباستنفار كامل لجميع العناصر من الإدارة والأطباء وممرضين وفنيين، بغية استيعاب كل المرضى بشكل مجاني، مع تأمين كل

مستلزمات جلسة غسيل الكلية من الأدوية ايبوتين والأدوية والمستلزمات الأخرى.

وعلمت «الوطن» أن مشفى الكلية مكتظ أساساً بمرضى غسيل الكلية، ويعاني هو الآخر نقص مستلزمات العملية، فكيف سيبدو الوضع فيه مع استقبال مرضى مشفى حلب الجامعي؟

ولذلك، دعا مدير الشؤون الاجتماعية بحلب صالح بركات «أصحاب البصمات الإنسانية المميزة لتقديم الدعم لإنقاذ أرواح» مرضى غسيل الكلية لأن «هناك احتياجاً كبيراً لمرضى الكلى بحلب للغسيل والمواد غير متوافرة بمشفى الكلية».

وأوضح أحد الأطباء لـ«الوطن» أن سبب المشكلة يعود إلى إصرار وزير الصحة السابق نزار يازجي على استجرار الأدوية والمواد والمستلزمات الطبية لجميع مشافي الدولة مركزياً وعن طريق الوزارة حصراً، الأمر الذي تسبب بشح ونقص الأدوية والمواد بشكل كبير، بما فيها مواد لغسيل الكلية، وهو ما أفرغ المستودعات من المواد الضرورية لصحة وحياة المرضى وفي جميع المشافي الحكومية على اختلاف تبعيتها لوزارات الصحة والتعليم العالي والداخلية والدفاع.

وأهاب بوزير الصحة في الحكومة المقبلة الرجوع عن قرار الوزير اليازجي كي تستمر الخدمة الطبية في مشافي الدولة وإنقاذها من التدهور وربما من التوقف.

وتصل قيمة لوازم غسيل الكلية على نفقة المريض الخاصة من خارج المشفى، إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية للجلسة الواحدة، مع أن أكثر المرضى يحتاجون إلى جلستين أو ثلاثة جلسات أسبوعياً.

قتلت ابن ضرتها

شريحة ذاكرة تكشف عن قتل امرأة طفلاً رضيعاً منذ ٩ سنوات في الرقة

محمود الصالح

كشف مصدر رسمي في بلدة معدان في ريف الرقة المحرر لـ«الوطن» عن إماطة اللثام عن جريمة ارتكبت قبل تسع سنوات.

وفي التفاصيل بيّن المصدر أن مديرية ناحية معدان التابعة لشرطة محافظة الرقة توصلت إلى اكتشاف جريمة قتل طفل صغير يبلغ من العمر ٦ أشهر، مضى على وقوعها نحو الـ٩ سنوات، وذلك في نهاية عام ٢٠١٢ عندما بدأت المجموعات الإرهابية المسلحة تسيطر على ريف محافظة الرقة ومنها بلدة معدان.

وبيّن المصدر أنه بعد تحرير الريف الشرقي من الرقة وشعور الناس بالأمان، وتعزيز ثقة المواطنين بأجهزة الدولة تقدم شخص من أبناء المنطقة بادعاء أن إحدى زوجات أخيه المسافر خارج القطر أقدمت في نهاية ٢٠١٢ على قتل ابن شقيقه من زوجته الثانية.

وأوضح المصدر أنه تم إحضار المرأة التي كان زوجها قد طلقها قبل عدة سنوات والمتهمة بهذه الجريمة وخلال عملية التحري والبحث الدقيق في محيط المتهمة وتفتيش أغراضها الشخصية في منزلها عثر على شريحة ذاكرة «ميموري كارت» بين ثيابها، ولدى العثور عليها ارتبكت كثيراً وخافت، وبعد فحص الشريحة وجدت فيها تسجيلات صوتية للمرأة لمكالمات هاتفية مع أقاربها تكرر فيها أنها خائفة من كشف أمرها، ولدى سؤالها عن سبب خوفها اعترفت بما قامت به من جريمة شنيعة.

واعترفت خلال التحقيقات بأنها كانت تعطي الرضيع مبيداً حشرياً سماً من خلال خلطه له بالدواء الذي كانت تعطيه للطفل، وعن سبب فعلها هذا قالت: إنها كانت تريد أن يقوم زوجها بطلاق ضرتها نتيجة وفاة الطفل بسبب إهمالها له على حد زعمها.

وتمت إحالة المرأة إلى القضاء لتنال جزاء فعلها الشنيع، علماً أن هذه الجريمة لم تمض عليها فترة التقادم المسقط للجرم وبالتالي لن تفلت من العقاب.

وقد ترك اكتشاف هذه الجريمة ارتياحاً شعبياً وسط أبناء المنطقة نظراً لبشاعة هذه الجريمة التي استهدفت طفلاً رضيعاً بريئاً لا ذنب له. ونتيجة لذلك قام قائد شرطة الرقة العميد عبد المنعم نبهان بتكريم مدير ناحية معدان النقيب إسماعيل أيوب وضباط وعناصر الناحية على جهودهم في كشف تلك الجريمة.

كلاب شاردة تغزو بعض شوارع حمص

الصالح: القضاء على ٤٥٠ كلباً شارداً منذ بداية العام الصحة: ١٠٠ شخص تعرض للعض الشهر الماضي ٩٠ منهم تلقى اللقاح

حمص - نبال إبراهيم

ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة بأعداد كبيرة تعود للواجهة من جديد في بعض أحياء مدينة حمص وخاصة الأحياء البعيدة عن مركز المدينة والمحيطة بها، وهذه الظاهرة تعتبر من الظواهر الخطرة التي تؤرق أهالي المدينة وخاصة القاطنين في الأحياء المحاذية للأحياء التي تعرضت للتدمير خلال سنوات الحرب نظراً لانتشار الكلاب الشاردة فيها، وتتطلب هذه الظاهرة تضافر جهود جميع الجهات المعنية للقضاء عليها خشية من ازدياد أعدادها وعدم التمكن من السيطرة عليها، علاوة على الخطر الذي يحدق بأهالي المدينة والتعرض للعض من قبلها.

مدير مديرية النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح أكد لـ«الوطن» انتشار أعداد جديدة من الكلاب الشاردة في الحدود الإدارية لمدينة حمص وفي المناطق الثانية والزراعية، واتخاذها من بعض المقابر والأبنية والمنازل المهجورة والمهدمة مقرات ومساكن وأوكاراً لها، عازياً سبب زيادة عددها وقدومها إلى المدينة لقلة طعامها في محيط المدينة والجو المناسب حالياً لتكاثرها من جهة، ولعدم قيام الوحدات الإدارية المحيطة بالمدينة بمعالجتها والقضاء عليها قبل الوصول إلى الأحياء، علاوة على اتساع الأراضي الزراعية المحيطة بها وبساطة المعدات التي نمتلكها.

وبيّن أنه في حال ورود أي شكوى من سكان الأحياء حول انتشار الكلاب في أحيائهم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق التنسيق مع لجان الأحياء للعمل على إبعادها عن مساكن الأهالي والشوارع والقضاء عليها لخطورتها خاصة على حياة الأطفال وكبار السن، علاوة على إزعاجها للسكان بنباحها طوال الليل.

وبيّن الصالح أنه يتم تسيير دوريات جوالة على مدار اليوم وخاصة في الليل في الأحياء والمناطق التي تنتشر فيها الكلاب الشاردة، مشيراً إلى صعوبة معالجتها بشكل كامل لعدم توافر الإمكانيات والمعدات الكافية، وفي النهار لا تنتشر الكلاب في تلك المواقع لاختبائها في المناطق المهجورة واختفائها وعدم التمكن من الوصول إليها.

وكشف الصالح عن معالجة ما يزيد على ٣٥ كلباً شارداً بالقضاء عليها خلال الشهر الماضي، لافتاً إلى أن العدد الإجمالي للكلاب الشاردة التي تمت معالجتها والقضاء عليها منذ بداية العام الجاري يقدر بحوالي ٤٥٠ كلباً شارداً.

من جهته أكد مدير الصحة في حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أنه يوجد مركزان رئيسيان في المحافظة لاستقبال المواطنين الذين يتعرضون للعض من الكلاب الشاردة يعملان على مدار الـ٢٤ ساعة، أحدهما في مشفى الباسل بحي كرم اللوز بالمدينة والمركز الثاني في مشفى تلكلخ الوطني بريف المحافظة، متوفاً إلى أن كافة لقاحات وأمصال الكلاب وأمصال الكزاز متوفرة في هذين المركزين.

وأشار الأتاسي إلى أن هناك ١٣ وحدة أخرى للتعامل مع حالات العض موزعة على المراكز الصحية في الأرياف تعمل على تقديم مصل الكزاز للمصاب والإسعافات الأولية له وتحويله إلى أحد المركزين الأساسيين في حال احتاجت حالته لذلك، لافتاً إلى وجود فرق طبية متخصصة ومتدربة بشكل جيد للتعامل مع حالات العض وتقديم ما يلزم للمواطنين حينها.

من جانبها بينت رئيسة برنامج وحدة الكلاب في مديرية صحة حمص الدكتورة ندى السباعي لـ«الوطن» أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للعض خلال الشهر الماضي وصل إلى نحو ١٠٠ مواطن تلقى اللقاح منهم نحو ٩٠ ومنهم من تلقى المصل عن طريق الوحدات في المراكز الصحية.

وكشفت عن أن عدد المواطنين الذين يتعرضون للعض من الكلاب الشاردة يتراوح ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ مواطن بمعدل وسطي شهرياً، لافتة إلى أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للعض منذ بداية العام الحالي يزيد على ٥٠٠ مواطن.

• أرشيف

استطلاع صحفي: معظم المواطنين في حماة غير راضين حالياً عن نوعية الخبز

اتحاد العمال: معتمدون حصلوا على كميات زائدة وآخرون لم يصلهم شيء التموين: الآلية في بدايتها وتتطلب وقتاً لتستقر الأمور

حماة- محمد أحمد خبازي

قد يكون من المبكر الحديث عن محاسن ومساوئ تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع الخبز للمواطنين، بموجب البطاقة الالكترونية، فالتجربة في بدايتها، ولم تستقر بعد بشكل تام ليكون الحكم عليها دقيقاً وموضوعياً.

ولكن هذا لا يمنع من تسليط الضوء على ما رافق تلك البداية، من ملاحظات وممارسات، كي تلتفت إليها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتعمل على تلافيها.

فقد أجرت «الوطن» استطلاعاً للرأي شمل نحو ٢٠٠ أسرة بحماة وريفها، حول الأيام الأولى من توزيع الخبز وفق الآلية الجديدة، فماذا كانت الخلاصة؟

أفاد نحو ١٠ بالمئة من المشمولين بالاستطلاع أن الآلية الجديدة جيدة وحققت العدالة، ومكنتهم من الحصول على مستحقاتهم من الخبز كاملة.

بينما رأى ١٣ بالمئة من المواطنين أن الآلية الجديدة مقبولة، ولكنها بحاجة للدقة.

وقد عدّ ٦٣,٥ من المواطنين أنها آلية سيئة وفاشلة بامتياز، لعدم حصولهم باليوم الأول على خبزهم، وبالليوم الثاني والثالث حصلوا على جزء من مخصصاتهم، إضافة إلى أنها لم تحسن من جودة الخبز، بل على العكس تماماً، فهو سيئ الصنع بالمخابز وخصوصاً الخاصة، وأسهم نقله بسيارات غير مؤهلة لنقل الخبز، وتكديسه لدى المعتمدين أيضاً، بسوئه وعدم صلاحيته للاستهلاك البشري إلا على مضض.

بينما رأى ١٣,٥ بالمئة أن الخطأ كان بالدخال البيانات وتوطين المعتمدين، وانتظار الرسائل.

وبيّن مواطنون في حي النصر بحماة أن حيهم بالكامل بقي بلا خبز باليوم الأول.

وأفاد مواطنون من حي القصور بحماة أن الخبز سيئ ومحمض، وتكديس بعضه فوق بعض زاد الطين بلة، إضافة لتوزيع كل ٣ ربطات بكيس نايلون واحد، وبسعر ٢٧٥ ليرة لكل ربطة.

وبين مواطنون من حي البعث أنهم اشتروا الربطة بـ١٨٠٠ ليرة، ليسدوا النقص بمخصصاتهم.

أما على مستوى المناطق، فقد كان الواقع أكثر سوءاً، ففي دير شميل بريف حماة الغربي، ٢٠٠ أسرة حرمت من الخبز باليوم الثاني، لتخفيض كمية الدقيق لمخبزها.

وفي الغاب بريفه، لم تحصل أسر عديدة سوى على ربطة واحدة فقط، وأسر لم تحصل على شيء مطلقاً. وثمّة أسر تقاسمت الربطة الواحدة بينها، ليقتصر تناول الخبز على الأطفال فقط!.

وقالت هناء وردة: «يرجعونا لأيام المخابز، لأنه الشيء نفسه، اليوم الطابور عند صاحب المركز فيه ٤٠٠ شخص، والخبز كله ملزق ببعضه ومعجن ولا يؤكل». وأضافت: «يعني الناس انحرمت اللحوم والأجبان والألبان والفواكه لسا لاحقينا على لقمة الخبز»!.

وقال محسن كليب: أخذنا ربطة فيها سبع خبزات، ولكن وصلتنا رسالة بربطتين!..

بدوره كشف رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية باتحاد عمال حماة سعيد الغضة لـ«الوطن»، أنه بعد جولة على المخابز بحماة والمناطق، واللقاء مع العمال والمواطنين والمعتمدين، تبين وجود نقص كبير بالمخصصات، وسوء توزيع عند المعتمدين، وأن أسراً كثيرة لم تحصل على مخصصاتها وفق ما حددته وزارة التجارة الداخلية.

وبيّن أن معتمدين وصلتهم كميات زائدة وهناك آخرون لم تصلهم ولو ربطة، ومعتمدون أعادوا للمخابز ما وصلهم من ربطات لأنها غير صالحة للاستهلاك البشري «خبز علفي».

ولفت إلى أن بعض الأسر تقبلت الآلية الجديدة وبعضها رفضتها، وأن الخبز المنتج بمخابز القطاع العام أفضل من المنتج بالمخابز الخاصة.

أما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، فبيّن لـ«الوطن» أن الآلية الجديدة في بداياتها، وتحتاج لوقت قصير كي تستقر وتجاوز الثغرات التي تعالج بحينها.

ولفت إلى أن دوريات حماية المستهلك تتابع على مدار الساعة عمل المخابز وتوزيع الخبز، وقد نظمت من بداية الأسبوع أكثر من ١٧٠ ضبطاً، أكثرها بحق مخابز مخالفة بإنتاج خبز سيئ الصنع، وربطات ناقصة الوزن، وبحق معتمدين لبيعهم الخبز بسعر زائد، ولتلاعبهم بمخصصات المواطنين عبر البطاقة، ولعدم تقيدهم بشروط وتعليمات نقل الخبز.